

وضع وآفاق قطاع الفلاحة البيولوجية في تونس

مداخلة سامية معمر بلخيرية

كاهية مدير الفلاحة البيولوجية

بالإدارة العامة للإنتاج الفلاحي

الوضع الحالي للقطاع والتطورات الحاصلة:

تعد سنة 1999 السنة التأسيسية لقطاع الفلاحة البيولوجية وسنة الإنطلاق الفعلي للإنتاج البيولوجي بتونس حيث تم سن الإطار القانوني الخاص بهذا النشاط الواعد.

ومنذ ذلك التاريخ إتجه الإهتمام إلى العمل على وضع قطاع الفلاحة البيولوجية في إطار منظومة متكاملة تضمن له الإستمرار والديمومة .
وقد شهد قطاع الفلاحة البيولوجية حركية نشيطة على مختلف المستويات وذلك بغية تثمين الآليات والحوافز التي أقرت لفائدته.

وقد تم في هذا الصدد:

- إستكمال الإطار القانوني المنظم للقطاع من خلال إعداد النصوص التطبيقية وكراس الشروط الخاص بالإنتاج الحيواني وفق الطريقة البيولوجية ومواصلة إعداد كراس الشروط المتعلق بالتحضير
- مواصلة تنظيم القطاع وذلك على مستوى المراقبة والتصديق حيث تحصلت اربعة هياكل على حق ممارسة نشاطهم بتونس،
- و في إطار دعم عملية ترويج المنتجات البيولوجية، تم إحداث هيكل خاص لترويج زيت الزيتون البيولوجي، إلى جانب جملة من التحويلات

التنظيمية داخل المنتجين تمثلت في بعث مجامع و أبرمت عقود إنتاج بين

المنتجين والمحولين خاصة في قطاعات التمور وزيت الزيتون.

- تكثيف الإحاطة الفنية للمتدخلين والسيطرة على التقنيات الزراعية

الخصوصية لهذا النمط من الإنتاج و تكثيف التكوين و بعث برامج بحثية خصوصية.

وقد تم وضع وتنفيذ برامج متكاملة على مستوى الإحاطة والتكوين تركز على:

.التحسيس والتعريف بأسس وتقنيات الفلاحة البيولوجية بتنظيم ندوات وطنية

وإقليمية و جهوية و أيام إعلامية والمشاركة في العديد من التظاهرات الوطنية

والدولية.

. التكوين والرسكلة بتنظيم دورات تكوينية لصالح الفنيين والمهنيين والمكونين

و المتدخلين في القطاع.

. التجارب الميدانية والقطع المثالية بمحطة المركز الفني للفلاحة البيولوجية ولدى بعض

المنتجين وذلك في نطاق تطويع المستجدات التقنية بغية تعميم إستعمالها.

. إعداد ونشر مراجع فنية.

. تأطير الشبكات الجهوية للفلاحة البيولوجية بكافة الولايات .

- تطور المساحات البيولوجية وتنمية الإنتاج كما تم العمل على تطوير

الصادرات

- تـثمين و تبسيط الآليات و الحوافز التي أقرت لفائدة القطاع و نذكر

منها اجراءات اسناد المنح الخاصة بالمراقبة والتصديق وذلك بتقريب هذه

الخدمة من المتدخلين بتعهد و صرف المنح على المستوى الجهوي.

- مواصلة إعداد ملف اعتماد تونس كبلد معترف به لتصدير المنتجات

الفلاحية البيولوجية إلى بلدان الإتحاد الأوروبي

كما حضى هذا القطاع بـ :

- إحداث إدارة فرعية خاصة بالفلاحة البيولوجية ضمن إدارة إدارة الدراسات وتنويع الإنتاج الفلاحي بالإدارة العامة للإنتاج الفلاحي .
ومن أهم مشمولاتها نذكر:

السهر على سن التشريعات وتحيينها، وإصدار السند القانوني للقطاع وبرمجة وتنظيم وتأطير ومتابعة المواسم الفلاحية للفلاحة البيولوجية ودراسة وتطوير وتنمية الفلاحة البيولوجية والمساهمة في نشر المعطيات التقنية وتنظيم برامج الإرشاد.
كما تعمل الإدارة الفرعية بمقتضى توليها كتابة اللجنة الوطنية للفلاحة البيولوجية على جمع كل المعلومات المتعلقة بالقطاع بالتعاون مع هياكل المراقبة والتصديق المعتمدة قصد إحداث المنظومة المعلوماتية الرسمية لهذا القطاع والتي من شأنها أن تضفي الشفافية اللازمة لكل المراحل التي يمر بها المنتج البيولوجي التونسي وتضمن بذلك المصادقية المطلوبة لدى المستهلك في الداخل والخارج.

- و بمشروع تعاون في مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة « دعم تطوير و تنظيم الفلاحة البيولوجية في تونس » إنطلق سنة 2003 ويدوم 18 شهرا و يهدف إلى:

- وضع خطة متكاملة لتطوير القطاع
- تكوين الفنيين و المتدخلين عبر: = حلقات تكوينية وتدريبية حول الإنتاج والتحويل والتسويق والمراقبة والتصديق
- = وإرساء نظام إرشادي جديد "مدرسة عقلية في الفلاحة البيولوجية" يعتمد على منهجية التعلم على الضيعة مع كل من المرشد والباحث وبتوخي التحليل البيئي والطريقة التشاركية

- دراسة وضع نظام المراقبة الفنية للمنتجات البيولوجية خاصة عند التصدير لضمان المصادقية التامة للمنتج البيولوجي التونسي لدى المستهلك
 - دراسة نظام وطني للمراقبة والتصديق
 - التنظيم المهني للملائم لضمان تطور القطاع وديمومته.
 - وضع منظومة معلوماتية حول المتدخلين في القطاع
- وافضى هذا النشاط الى تطور هام لهذا القطاع تمثل في :

على مستوى المساحات والإنتاج والصادرات:

تقدر المساحة الجمالية للزراعات البيولوجية المتحصلة على المصادقة خلال سنة 2003 حوالي 33500 هك مقابل 18650 هك سنة 2002 مما يمثل زيادة بحوالي 143 % مقارنة بتوقعات المخطط لسنة 2003 .

وتتوزع هذه المساحة حاليا على 15 ولاية.

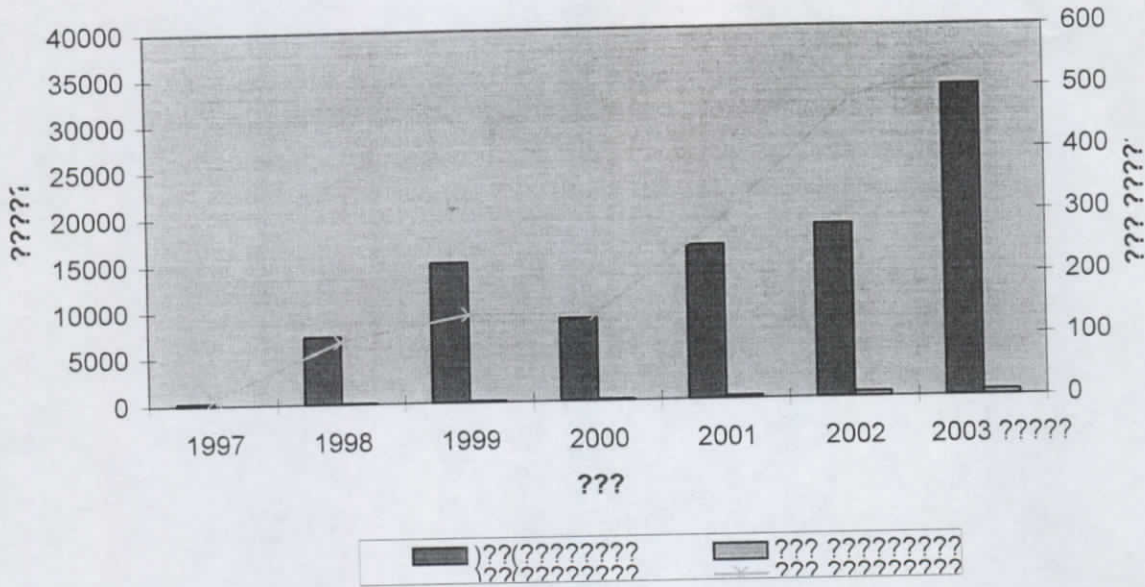
كما سجل عدد المتدخلين تطورا هاما حيث بلغ 550 سنة 2003 مقابل 481 خلال سنة 2002 .

تطور المساحات البيولوجية و عدد المتدخلين

السنوات	المساحات (هك)	عدد المتدخلين
1997	300	10
1998	7201	*
1999	15036	141
2000	8895	140
2001	16533	294
2002	18638	481
2003 اولية	33500	550

• غير محدد

الزيتون في تونس 1997-2003



- ويحتل قطاع الزيتون المرتبة الأولى حيث يمتد على مساحة تفوق 28900 هكتار و 1650 هكتار من الأشجار المثمرة وما يزيد على الـ 950 هكتار من التمر... علما وان إنتاج سنة 2003 بلغ ما يزيد على 39 ألف طن منها 34 ألف طن زيتون و 3020 طن من التمر مقابل 9077 طن سنة 2002.

- إلا ان قطاع صادرات المنتجات البيولوجية استقر في حدود حوالى 1000 طن مقابل 3346 طن متوقعة لسنة 2002 مما يمثل عجز بحوالى 70% ، وقد تم تصدير التمر وزيت الزيتون والنباتات العطرية والخضروات.

- غياب شبه كلي للترويج الداخلي

ويرجع هذا العجز إضافة إلى العوامل المناخية المؤثرة سلبا على المنتجات المطرية مثل الزيتون، إلى العديد من العوامل نذكر منها خاصة حداثة قطاع الفلاحة البيولوجية في بلادنا وقلة آليات التسويق الموضوعة على ذمة القطاع وعدم توفر المعلومات الفنية والتجارية المتعلقة بطبيعة السوق العالمية ، كما ان صغر حجم المبادلات في هذا القطاع يتعارض مع تكلفة التحاليل المطلوبة عند التصدير وكلفة النقل.

- هذا وفي إطار العمل على دفع صادراتنا من زيت الزيتون البيولوجي تم:
- تخصيص حصة لزيت الزيتون المعب وزيت الزيتون البيولوجي في إطار الحصة المخصصة لتونس على الاتحاد الأوروبي منذ جوان 2001.
 - بعث هيكل مختص لتسويق زيت الزيتون البيولوجي "consortium" في نهاية سنة 2001.

هذا وتعمل حاليا الأطراف المعنية لحل هذا الإشكال على المدى العاجل والمتوسط، وما هذه الندوة وطنية حول ترويج المنتجات البيولوجية إلا حلقة من حلقات هذا العمل. كما انه و في إطار مشروع التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة « دعم تطوير و تنظيم الفلاحة البيولوجية في تونس » تم خلال شهر افريل 2004 و على إمتداد خمسة ايام دورة تدريبية حول ترويج المنتجات البيولوجية لفائدة المتدخلين في القطاع (حوالي 40) من منتجين و مرجين وفنيين ووزارات معنية بنشاطها خبير من الخارج وفنيين من الإدارة الفرعية للفلاحة البيولوجية. للنظر في هذا الموضوع و تقديم توصيات ومقترحات في هذا الشأن. إضافة إلى ما تم إقتراحه من إجراءات وبرامج إضافية على إثر التقييم النصف مرحلي للمخطط العاشر للتنمية.

وفي مايلي كشف حول واقع السوق الداخلية وسوق التصدير التي ابدى بها المشاركون في الدورة التدريبية حول ترويج المنتجات البيولوجية الآنفه الذكر (البيان المصاحب)

آفاق تنمية قطاع الفلاحة البيولوجية :

نظرا لما يشهده قطاع الفلاحة البيولوجية في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي من تطور سريع وما توفره أسواق البلدان الأوروبية والأمريكية واليابانية من فرص للتصدير من ناحية والإمكانيات الهامة المتاحة ببلدنا لتطويره وتنميته، تم ، ولأول مرة إدراج الفلاحة البيولوجية ضمن المخطط العاشر للتنمية.

وفي إطار مزيد تنظيم وتطوير هذا القطاع رسم المخطط العاشر الأهداف والبرامج التالية:

- الأهداف : كان من المنتظر أن تتطور مساحات الفلاحة البيولوجية إلى حوالي 22 ألف هكتار وبلوغ 135 ألف طن من الإنتاج النباتي و 5 آلاف لتر من الحليب و 4 مليون بيضة وحوالي 100 طن من اللحوم في غضون سنة 2006.

إلا ان توقعات المخطط كانت محتشمة وان التشجيعات الرئاسية والبرامج التحسيسية ساهمت في ان تفوق الإنجازات توقعات كل المخطط .

هذا، وإعتبارا لحدثة قطاع الفلاحة البيولوجية في بلادنا وبالإضافة إلى ما حضى به هذا القطاع من عناية فائقة تجسدت في إرساء الإطار القانوني اللازم وإحداث الهياكل المهنية المؤطرة خلال فترة زمنية قياسية، يبقى النهوض بهذا القطاع والإرتقاء به إلى مراتب القطاعات ذات الإنتاج المعد للتصدير رهين تطوير آليات التسويق وذلك بإتخاذ التدابير الكفيلة بتيسير الإجراءات الضامنة لحسن تسويق المنتج وتوفير المعلومات الفنية والتجارية المتعلقة بطبيعة السوق العالمية والمشاركة في التظاهرات الإقتصادية للتعريف بالمنتج التونسي وربط علاقات شراكة في مستوى الإنتاج والتكيف والتصدير.

ولمزيد إحكام آليات التسويق بما يستجيب لمتطلبات أسواق الإستهلاك التي تخضع ترويج المنتجات البيولوجية إلى العديد من الشروط الفنية والصحية الصارمة الواجب إتباعها بكل دقة من قبل المنتجين والمصدرين التونسيين، تم إقتراح جملة من الإجراءات والبرامج الإضافية على إثر التقييم النصف مرحلي للمخطط العاشر للتنمية وذلك لإعطاء مزيد من الدفع للفلاحة البيولوجية بتونس وجعلها تساهم مساهمة أكبر في المحافظة على البيئة وفي الميزان التجاري ولتشجيع المنتجين الفلاحيين والمحولين والتجار والمصدرين على الإندماج في هذه المنظومة ، وذلك على مستوى

تنظيم القطاع و تقنيات الإنتاج و ترويج المنتجات البيولوجية وسيتم تقديمها و مناقشتها من خلال ورقات عمل على مستوى اللجان اليوم، إضافة إلى ما ستفضي إليه الخطة المتكاملة التي سيضعها مشروع التعاون الفني الآنف الذكر.

وفي مايلي كشف حول آفاق السوق الداخلية وسوق التصدير التي ابدى بها المشاركون في الدورة التدريبية حول ترويج المنتجات البيولوجية الآنف الذكر (البيان المصاحب)